الإسلاموفوبيا كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

أ. إسماعيل بوالروايح
أستاذ مساعد "ب"– جامعة جيجل
s_bourouaiah@univ-jijel.dz

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة، مناقشة وتحليل واقع الإسلام السياسي في الساحل الإفريقي، ومدى ارتباط الشبكات الإرهابية النشطة على مستوى هذه المنطقة بالإسلام السياسي المتطرف، بحيث نسعى من خلال دراسة هذا النموذج، إلى توضيح مدى التوظيف الأيديولوجي للإسلاموفوبيا في السياسة الخارجية الأمريكية، انطلاقا من أن تنامي الإسلام السياسي المتطرف في الساحل الإفريقي،كان من بين المبررات الأساسية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتواجدها في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، السياسة الخارجية الأمريكية، الإسلاموفوبيا.

Abstract:

In this study, we will attempt to discuss and analyze the reality of political Islam in the Sahel, and the extent to which terrorist networks active in this region are linked to radical political Islam. I am seeking to clarify the ideological uses of Islamophobia in US foreign policy. The rise of radical political Islam in the Sahel was one of the main reasons for the US presence in the region.

Keywords: Sahel region, US foreign policy, Islamophobia.

مقدمة:

إن التجربة الإنسانية هي تجربة ثقافات، ولقد كانت الثقافة والفروقات الثقافية، في صُلبِ السلوكيات الإنسانية على مَدى تاريخ السياسة الدولية، ولَطَالما كانت الثقافة الإسلامية سببا رئيسيا للعديد من التحولات الدولية. إلا أن نهاية القرن العشرين، شهدت تجديد التأكيد على أهمية الثقافة، من حيث إعادة النظر في النظام الدولي. وبشكل أدق، شهدت نهاية القرن العشرين، انطلاقا من أطروحة صامويل هنتغتون، إعادة التأكيد على نقاط التَمَاسْ الدامية بين الحضارات الإنسانية، والتي يُبْرَزَ الإسلام فيها على أنه العدو الأشد خطورة على قيم الحضارة الغربية.

ورغم أن الجدل حول خطوط التقسيم الحضاري، بقي لفترات زمنية طويلة، محصورا في المجال النظري، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أفرزته من نقاشات ومخاوف حول تزايد خطر النشاط الإرهابي العابر للحدود، وارتباط هذا النشاط الإرهابي بحركات إسلامية متطرفة، في نفس الوقت، أنتج جَدلاً كبيرًا لدى المجموعة الغربية، حول ظاهرة الخوف (Fear) والعداء (Hostility)، التي سيطرت على الأفراد والجماعات والدول الغربية تجاه الإسلام والمسلمين، ومظاهر الرفض لطريقة الحياة الإسلامية في كل جوانبها، مثل: الهجوم والشتم والعنف المِوَجَّه للمسلمين، الهجوم على المساجد والمراكز الإسلامية، والتمييز على مستوى التعليم والتوظيف والسكن...الخ. وهي الظاهرة الاجتماعية – السيكولوجية التي تُعْرَف في أدبيات السياسة العالمية بالإسلاموفوبيا، وتُقدِّمُها الأدبيات الأمريكية تحت مُسمَّى الخطر الأخطر، الذي مثل نظريا صورة العدو في السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، لتأتي أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتجعل منه عدوا حقيقيا.

ومعروف لدى الجميع، أن الولايات المتحدة الأمريكية، قادت بعد هذه الأحداث، حربا دولية على الإرهاب، انطلاقا من أفغانستان وصولاً إلى العراق، وهي متواجدة اليوم في منطقة الساحل الإفريقي، ضِمنَ هذا المنطق الذي صار مُوجهًا للسياسة الخارجية الأمريكية، ومُنْطَلَقًا للاصطدام مع كل ما هو إسلامي، تحت عنوان مكافحة الإرهاب، الذي تقوده – وفق الرؤية الأمريكية – الجماعات الإسلامية المتطرفة، المعادية أساسًا للحضارة الغربية ومصالحها في المنطقة. وعلى هذا الأساس، تُقدِّم الأدبيات الغربية – خاصة منها الأمريكية – منطقة الساحل الإفريقي،

على أنها الملاذ الآمن للشبكات الإرهابية، مُحَاوِلَةً بذلك إقناع الرأي العام العالمي بضرورة التدخل في المنطقة لضبط الاستقرار، حتى لا تصبح مِحْضَنًا للإرهاب.

يقودنا هذا السياق إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار ظاهرة الإسلاموفوبيا مُحَدِّدًا لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة الساحل الإفريقي؟

سنحاول من خلال هذه الدراسة، مناقشة وتحليل واقع الإسلام السياسي في الساحل الإفريقي، ومدى ارتباط الشبكات الإرهابية النشطة على مستوى هذه المنطقة بالإسلام السياسي المتطرف، بحيث نسعى من خلال دراسة هذا النموذج، إلى توضيح مدى التوظيف الأيديولوجي للإسلاموفوبيا في السياسة الخارجية الأمريكية، انطلاقا من أن تنامي الإسلام السياسي المتطرف في الساحل الإفريقي، كان من بين المبررات الأساسية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتواجدها في المنطقة.

وعلى هذا الأساس، فإن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة، سوف تنطوي على محورين نظريين، ومحورين تطبيقيين كالتالي:

أولا: محاولة التعريف بالإسلاموفوبيا، من خلال رفع اللُّبْس والغموض حول مدلولاتها، وتأثير توظيفاتها الأيديولوجية في السياسة العالمية.

ثانيا: التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية، لفترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال تقديم الأدبيات الأمريكية للإسلام على أنه العدو، الأكثر تهديدا لقيم الحضارة الغربية بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال التهديد الشيوعي، وهو التحول الذي نتج عنه انتقال الإدراك الأمريكي للتهديدات الخارجية، من ما يعرف بـ: الخطر الأحمر، إلى الخطر الأخضر، وكيف أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، رَسَّخَت صورة الإسلام كـ: عدو حقيقي في السياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثا: التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي: الواقع، من حيث الصورة التي تُقَدِّمُها الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب في الساحل الإفريقي. المستويات، من حيث المصالح والأقاليم التي يَطَالُهَا التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي. وعلاقة التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي

بالإسلام السياسي المتطرف، من حيث التعريف بالإسلام الموجود في الساحل الإفريقي، هل يندرج ضمن ما يسمى بـ: الإسلام المعتدل أم يندرج ضمن ما يسمى بـ: الإسلام المتطرف؟

رابعا: المصالح، من حيث المصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي، والأقاليم المجاورة، و آليات الانتشار الأمريكي في الساحل الإفريقي، من حيث التطرق إلى: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل(Pan-Sahel Initiative - P.S.I)، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative -T.S.C.T.I –)، والقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا(Commandement de L' Afrique -AFRICOM -).

أولا/ الإسلاموفوبيا: مقاربة جينيالوجية (Approche Généalogique):

تُحِيلُنا الافتراضات الأساسية لعلم الأنثروبولوجيا، إلى أنه من الصعب جدا، وفي بعض الأحيان من المستحيل، فصل أي مصطلح عن الثقافة(1). هذه الأخيرة التي يمكن بناءها على عدد من المستويات، في مواقع القرية والمدينة، مرورا بالعائلة والعشيرة والمجموعات الإثنية، وتمتد الهوية الثقافية، عموما، عبر كُلٍّ من الأمة والدولة على حَدٍ سواء. أما أوسع بُنْيَة للهوية الثقافية فهي الحضارة، حيث تتمكن مجموعات من الشعوب من أن تتميز بمجموعة متلاحمة على نحوٍ كافٍ من التقاليد الجمالية، الفلسفية، التاريخية، والاجتماعية(2). وتُمَثِّل الثقافات ميولاً تتجاوز الحدود الوطنية، وتُلوِّن بطابعها الخصائص الكامنة لشعوبٍ ومناطق معينة من العالم. وإذا كانت الأفكار قد لعبت دورا حاسما خلال القرن التاسع عشر، من خلال المجابهة الدائمة بين الأيديولوجيات الديكتاتورية (Les Idéologies Totalitaires)، والأيديولوجيات المتحررة(Les Idéologies Liberales)، فإن تأثير الأفكار على العلاقات الدولية أصبح أكثر سهولة في عالم ما بعد الحرب الباردة(3)، حتى أن هناك من دَارِسِي العلاقات الدولية من يسمي فترة ما بعد الحرب الباردة بـ : عالم ما بعد الايدولوجيا(Le Monde Post-Idéologique).

وبالرجوع إلى أدبيات العلاقات الدولية، نجد أن هناك نِقاشًا واسعًا في الفكر الغربي، يَدُورُ أساسًا حول أهمية الثقافة، حيث تُوحِي أدبيات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، بأن عوامل من قَبِيل الثقافة تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وتندرج ضمن منطق القوة، ومنطق الدولة في سياق فوضى النظام الدولي(4).

أما بالنسبة للنظام الدولي، فإن أهمية الثقافة تَكْمُن في أن لها أَثَرَهَا الخاص في السلوك، وبصورة أدق في الطريقة التي تُجَسَّد الاختلاف وتُعرِّفه، ذلك أن التجمعات البشرية تَتَعَرّفُ على ذَوَاتِهَا بصفتها متميزة عن الآخرين، وهي إذ تفعل ذلك تحدد أولئك الذين هم خارج المجموعة، فتاريخ الغريب قديم قدم الحضارة نفسها(5).

يقودنا هذا المنطق إلى محاولة الإجابة على السؤال التالي: هل تُعتبر الإسلاموفوبيا أحد الفواعل الجديدة، التي أنتجها منطق تَعَدُّدْ الفواعل في العلاقات الدولية، لفترة ما بعد الحرب الباردة، أم أنها ظاهرة قديمة قِدَمَ الإسلام في حَدِّ ذاته ؟

منذ القرن السابع ميلادي، واجهت المسيحية تحديات القوة الإسلامية، فقد اعتَبَرَت الحضارة الإسلامية نفسها متفوقة على المسيحية، والواقع هو ذلك، حيث أن انتقال الأفكار والتكنولوجيا كان يتم من الشرق إلى الغرب، على أن التهديد الإسلامي الحقيقي بالنسبة للغرب، برز مع الأتراك العثمانيين، حيث اهتَزَّ كيان المسيحية الأوروبية بسقوط القسطنطينية سنة 1453، العاصمة التاريخية للمسيحية، وشكلت الهيمنة العثمانية–الإسلامية في الشرق الأوسط، ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، قوة مخيفة بالنسبة للأوروبيين(6).

أما العلاقة بين الغرب والإسلام في العصر الحديث، مع بداية الثورة الصناعية، فقد صاغ معالمها التفوق الغربي، واشتَغَلَت الحضارة العربية الإسلامية، منذ ذلك الوقت، بالتأثيرات المادية والسياسية للغرب، وبكيفية التعامل معها. في حين تلتقيان بشكل صراعي من خلال عشرات الآلاف من المسلمين المهاجرين إلى أوروبا(7).

ويَعتقِدُ الكثير من المفكرين الغربيين، وعلى رأسهم فوكوياما، أن الإسلام يمثل إيديولوجية مُنَظَّمَة ومترابطة، لها دستورها الأخلاقي، وعَقيدَتُها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والسياسية، وربما كانت جاذبية الإسلام عالمية، يمتد تأثيرها إلى كل البشر بصفتهم بَشَرًا. والواقع أن الإسلام هَزمَ بالفعل الديمقراطية الليبرالية في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي، مشكلا بذلك تهديدا خطيرا للممارسات الليبرالية، حتى في البلدان التي لم يمسك الإسلام فيها بزمام السلطة السياسية بصفة مباشرة(8).

ولقد أَفرَزَ التَعَدِّي الأوروبي على العالم الإسلامي، خلال القرن التاسع عشر، مجموعة ردود أفعال مختلفة، كانت أبرزها الصحوة الإسلامية (9)، التي عملت على إعادة إحياء التصور

القديم عن الإسلام، واستندت إلى مظهرين أساسيين من مظاهر هيمنة الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية، بدأً بالهجوم العسكري من خلال الصراع بين المسلمين وإسرائيل، وصولا إلى الحصار الثقافي الذي يبدأ بـ: موسيقى البوب وينتهي بطريقة تفكير الحداثيين الإسلاميين [(10)].

كانت الصحوة الإسلامية منذ بداياتها الأولى خَليطًا متداخلا من العناصر، اشتمل على ما تَفَرَّدَ به العالم الإسلامي، وما اشترك به مع مجتمعات أخرى تجاوزت الاستعمار الاستيطاني في آن واحد، وكان بالإمكان التقليل من أهمية التحدي الإسلامي، لو كانت الصحوة الإسلامية نتيجة للاستياء من قوة الغرب وثروته، لكن المخيف في الأمر أن هذه الصحوة تستمد حيويتها وجاذبيتها، من عامل أقرب إلى الجوهر بكثير وهو: الاقتناع الذي ساد على نطاق واسع بأن التاريخ الإسلامي قد ضل الطريق إلى حدٍ رهيب، وأن الحضارة الإسلامية، وعلى مدى قرون، قد انحرفت عن الأخلاق الإسلامية[(11)].

ولأن غالبية البلدان الإسلامية، تتميز اليوم بوجود عدد من أسوا أنظمة الحكم المستبدة في العالم، فإنه من شأن ذلك أن يكون مُحرِّضًا داخليا قويا على استخدام الإسلام كـ: قوة ثورية، فقد أصبح الإسلام على المستوى المحلي وسيلة أساسية للاحتجاج ضد الأنظمة غير الديمقراطية[(12)]. ثم لأن البلدان الإسلامية موزعة من حيث الرخاء الاقتصادي، ما بين الغنية إلى حدٍ خرافي من جهة، والفقيرة إلى حدٍ بائس من جهة أخرى، وهو الأمر القادر على إطلاق دافع داخلي قوي آخر، إلى تفجر الاحتجاجات المنطلقة من أسس دينية، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن في البلدان الإسلامية نفسها، مصادر داخلية وفيرة لغرس الأيديولوجيات الإسلامية في حلبة السياسة.

سَعَتْ الصحوة الإسلامية إلى تعريف ما هو سلفي، أو ما هو نظام إسلامي حقيقي. وتقضي تعاليم الحنابلة الجدد، بالعودة إلى النصوص الأصلية للإسلام، ومن هنا جاء تعبير الأصوليين، وإلى التمسك بإصرار بإقامة دولة إسلامية، وتطبيق القانون الإسلامي الشريعة، ذلك أن السياسة والدين، بالنسبة إليهم، لا ينفصلان[(13)].

كما أدى عدد من الأفكار الأخرى إلى تشييع المذهب بـ: روح نضالية، ولعل أبرز هذه الأفكار الشعور بخيبة أمل حيَال سلبية رجال الدين الرسميين السنة، والرغبة في القضاء على كل مظاهر الانحراف ضمن نطاق الإسلام، وإطلاق الإشارات القوية إلى النضال في سبيل العقيدة

بلغة الجهاد والشهادة. وعلى هذا الأساس، لم تبقى معاداة الإسلاميين النهضويين للغرب حبيسة التنظير السياسي والثقافي فحسب، بل انفجرت الصحوة الإسلامية على شكل أعمال عنف(14)، مما أدى إلى زيادة الاعتقاد، لدى الأوساط الغربية، بأن الإسلام يمثل بالفعل تهديدا يتجاوز الحدود القومية، وأنه خَصْمٌ حضاري، وكان من الواضح أن العنف الإسلامي هو أحد أعراض السُخط على الغرب، كما كان من السهل التأكد كيف أصبح الإسلام في الذهن الغربي مرتبطا بالعنف والفوضى والتعصب.

في جزء كبير من الخطاب الحضاري الجاري حول الصدام الحضاري، الذي أنتجه منطق الصحوة الإسلامية، كان الإسلام هو ما ترتكز عليه الاهتمامات أكثر فأكثر، وكانت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، في العديد من دول الشرق الأوسط خلال فترة الثمانينيات، قد أثارت المخاوف من قيام تكتل عربي – إسلامي يبدي معارضة شرسة للولايات المتحدة الأمريكية، وللقيم التي تتبناها(15)، ومع انتهاء الحرب الباردة جَرَى التأكيد على استقلالية هذا التهديد الإسلامي في نقاش تبناه الكثير من المفكرين، على رأسهم صموئيل هنتنغتون وبرنارد لويس، فقد اكتسى النقاش الجاري حول ما إذا كان الإسلام يمثل فعلا تهديدا حضاريا للغرب أهمية، لأنه جاء حين كانت الحرب الباردة تضع أوزارها.

وبدا فعلا أن الإسلام يمثل مصدرًا للصدام، كـ: مِحْضَن(Incubateur) للشتات، وبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين، كان بالإمكان تقديم الحجج والبراهين المؤَكِّدة على أن الإسلام يمثل فعلاً هلال أزمات، من خلال صداماته مع الحضارات المجاورة في البلقان، إفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، الهند، وجنوب شرق أسيا.

ومع ذلك بَدَا أن الإسلام، قبل كل شيء، يخوض معركة إيديولوجية وثقافية مع الغرب، ذلك أن العقائد التي كانت تخرج من العالم الإسلامي غريبة عن القيم الغربية، وعن كل ما كان يعتبر حَداثَة، ولسوف يعيد الطرفان، الغرب والإسلام، التأكيد بوضوح على الصدام التاريخي القائم بينهما، بالنظر إلى التناقض الصارخ الذي يطبع منطلقاتهم الفكرية، وتصوراتهم الحضارية، وتَمَثُّلاتِهِمْ(Les Représentations) عن الماضي والمستقبل، بحيث:

*– لدى الغرب: فكرة التقدم الإنساني، والمستقبل الأفضل فكرة مركزية.

*– لدى المسلمين السلفيين: يتطلعون إلى ماضٍ أفضل، بحكم أن أسس الحكم الإسلامي المثالي قد أرسيت في السنوات الأولى للإسلام، كما تِمَّ تدوين المبادئ الخالدة لـ: الحياة الصالحة، في القرآن والسنة.

تُجمِع كل التعريفات المقدمة للإسلاموفوبيا على أنها تلك الحالة من الخوف والعداء، التي سيطرت على الأفراد والجماعات والدول الغربية تجاه الإسلام والمسلمين.

ثانيا/ تحوُّل صورة العدو في السياسة الخارجية الأمريكية

جاءت نهاية الحرب الباردة بالعديد من التحولات على مستوى العلاقات الدولية، كان أهمها زوال ما كان يعرف بـ: الدب الروسي، أو الاتحاد السوفيتي، ووصل فرانسيس فوكوياما، مع هذا التحول إلى نهاية التاريخ، على أساس زوال المحرك الأساسي له، وهو التناقض، حيث شكل الاتحاد السوفيتي العدو الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، فحسب السفير الأمريكي لدى الاتحاد السوفيتي، خلال الحرب العالمية الثانية، جورج كينان: يسير هذا العدو وفق أيديولوجية جامدة، لا يمكن التعامل معها بالطرق الدبلوماسية، واستغل الأمريكيون هذه الميزة في فرض هيمنتهم على العالم، تحت غطاء الدفاع عن العالم الحر، والديمقراطية [16].

وفي الواقع، لم يكن الاتحاد السوفيتي إلا عدوا افتراضيا، مَنَحتْهُ الولايات المتحدة الأمريكية قُدُرَاتٍ إضافية إلى جانب قُدُرَاتِهِ الحقيقية، لتزيد من درجة الخوف في الأنظمة التي تشكل ما يعرف بـ: العالم الحر، من خطر الأيديولوجية الثورية، ويُقدِّم الأمريكيون أنفسهم على أنهم الأقدر على مواجهة هذا الخطر.

يفيد الدارسون أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، عرفت فراغا رهيبا بعد نهاية الحرب الباردة، جراء الوحدة الإيديولوجية (La Solitude Idéologique) الناتجة عن ضعف العدو الأساسي[17] (الاتحاد السوفييتي)، وكان لابد لها من البحث عن عدوٍ خارجي، يعطيها الحافز للنشاط والحركية، وفي نفس الوقت، يجب أن يُدْرَكَ هذا العدو على أنه تهديد عالمي بالنسبة للمجموعة الدولية، حتى تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية مَطِيَّة لاستكمال مشروع الإمبراطورية، وفي هذا السياق مثل الإسلام بصفته أيديولوجية متماسكة وذات انتشار عالمي واسع، العدو المناسب للولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى أنه يحمل قِيمًا منافية لِقِيَّم الحضارة الغربية[18].

كما أكد العديد من المختصين، خاصة الأمريكيين منهم، أن التحدي الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، في مجال الأمن القومي في المستقبل القريب، هو شبكة الإرهاب الجهادي الدولية، التي تقوم على عقيدة إسلامية، وتنتمي غالبية أفرادها إلى العالم الإسلامي. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا كبيرا في دعم الإسلام السياسي، أو الإسلام المتطرف، بالتواطؤ مع نُظم مَلَكِيَّة محافظة عربية، سواء في الحرب الباردة العربية، بتشجيع الإسلام السياسي كأيديولوجية، ودَعْمِه كحركة سياسية – اجتماعية ضد نزعة القومية الوحدوية، أو بدعم المقاومة الإسلامية في أفغانستان. ولكن تحولت المنظمات الإسلامية المقاتلة، التي أفرزتها الحرب الأفغانية ضد السوفيات، إلى العداء لأمريكا في ما تسميه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بظاهرة الضربة المرتدة(Blow Back)، وهي نتيجة غير مقصودة لسياسة الحكومة الأمريكية وممارساتها[19].

وعلى هذا الأساس، حَفَّزَت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي شنها تنظيم القاعدة ذو المنطلقات الإسلامية، الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة مبدأ لِفَهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة المحفوف بالمخاطر، حيث اقترح ريتشارد هاس، في خطاب ألقاه في أفريل 2002، مبدأ الإدماج كإستراتيجية جديدة للتعامل مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ يقول: إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي سَتُدّعِّمُ عالما يَتَّسِق مع المصالح والقيم الأمريكية [20].

لكن، وعلى الرغم من أن مبدأ الإدماج يقتضي نوعا من الحوار والليونة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت في تعاملها مع تحديات عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، على منطق الفَوقِية والزعامة، الذي يؤكده هاس في نفس الخطاب قائلا: إننا نستطيع، وسَنَسْلُكُ مُنْفَرِدِين حينما يكون ذلك ضروريا، إن حَقَّنا في الدفاع عن أنفسنا ليس مَوْضِع تساؤل [21].

وبناءا على ما سبق، يتضح جليا أن الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت الإسلام كصورة لـ: العدو في سياستها الخارجية. أكثر من ذلك يعرف الإسلام في بعض الأوساط السياسية الأمريكية بصفة الفاشية الإسلامية[22]، ليس لأنه كذلك بالفعل، وإنما كمَطِيَّة أيديولوجية تُبرِّر لها مواصلة تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وتسيير السياسة العالمية بما يخدم مصالحها القومية. فبالرجوع إلى السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد 2001، نجد أن التغير الأساسي الذي طرأ عليها، هو تبنيها لمبدأ مكافحة الإرهاب كمبدأ قائد لسياستها الخارجية،

وهو المبدأ الذي لا يهتم لرغبة أو عزوف أي دولة، عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، كما لا يهتم بالمبادئ والقواعد الدولية، إذ يقول هاس: لقد رأينا تطورا في الكيفية التي يَنْظُرُ بها المجتمع الدولي إلى السيادة، فإذا ما عَبَّرْنَا عنها ببساطة، فإن السيادة لا تمنح الحكومات شيكا على بياض لتفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة [23].

ثالثا / التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي: الواقع، المستويات، والعلاقة بالإسلام السياسي المتطرف

لا تمثل منطقة الساحل الإفريقي في حَدِّ ذاتها، أي بتركيبتها البشرية، وطبيعة الإسلام الموجود فيها، مَنْشأً للحركات الإسلامية الراديكالية، لكن هناك توليفة فريدة من الاتجاهات الدولية، والظروف المحلية، تجعل من المنطقة ساحة جاذبة للشبكات الإرهابية. ولعل أهم هذه العوامل، أن الإسلام أصبح، على المستوى المحلي، وسيلة أساسية للاحتجاج ضد الأنظمة غير الديمقراطية[24]، في الساحل الإفريقي. وترتبط المخاوف الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي، أساسا، بالعديد من التقارير الإستخباراتية، التي تُقدِّم المنطقة على أنها ملاذ للإرهابيين الفارين من ضربات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، في أفغانستان والعراق. فحسب هذه التقارير، التحق 600 مقاتل إسلامي من تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل الإفريقي، بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان[25]. كما قدمت المجموعة الدولية للازمات – I.G.G– للولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة تقارير تُشير فيها إلى أن دولة مالي، يمكن أن تكون الدولة التي سيستقر فيها أسامة بن لادن، بعد هربه من أفغانستان[26].

على هذا الأساس، تقوم المخاوف الأمريكية، التي تُدَعِّمُها جغرافية وفقر دول الساحل، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية، تُدْرِكُ أن عدم التدخل العسكري، لضبط الاستقرار سَيُحَوِّل المنطقة إلى مِحْضَنٍ للإرهاب، خاصة بعد توسيع الجماعة السلفية للدعوة والقتال(G.S.P.C)، لمجال نشاطها إلى الصحراء الجزائرية، واستغلالها للفراغ الأمني، على مستوى الحدود مع النيجر،مالي، وموريتانيا، حيث قامت باختطاف 32 سائحا أجنبيا في صيف 2003 [27]، وقد أكد الأفراد المفرَج عنهم عن وجود علاقات بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة [28].

هذا الإدراك الذي تؤكده، سوزان رايس، نائبة كاتب الدولة للشؤون الإفريقية، في إدارة كلينتون، بقولها: يكفي أن الحركات الإسلامية الأكثر تَطرُّفًا والأكثر عدوانية للولايات المتحدة الأمريكية تَنشطُ أكثر فأكثر في إفريقيا الجنوبية، السودان، نيجيريا، والجزائر، لتمثل مصدرا للقلق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (29).

كما يؤكد مساعد القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا، الجنرال شارل وول، على أن عناصر القاعدة استعملت شمال إفريقيا، والساحل الإفريقي، كقواعد للتراجع من أجل إعادة تنظيم نفسها، والتحضير لهجمات ضد الغرب. فالتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، دفع بالحركات الإرهابية، إلى البحث عن أماكن جديدة أكثر أمنًا، ومن بين هذه المناطق الساحل الإفريقي، والمغرب العربي. فمنذ بداية الحرب الدولية على الإرهاب، ومحاصرة قوات التحالف للإرهابيين في أفغانستان(30)، أصبح الساحل الإفريقي، وسطا جديدا ذو جاذبية للشبكات الإرهابية النشطة، أو النائمة(*). وهو ما جعل الرسميين الأمريكيين، يؤكدون على أن: الساحل الإفريقي هو أفغانستان جديد تبحث عنه القاعدة كملجأ آمن (31).

ولطالما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في الساحل الإفريقي، ليس في الحركات الإسلامية المتطرفة ذات الطابع الوطني، وإنما في إمكانية تكتل هذه الحركات، تحت منظمة إرهابية إقليمية، أو انضمامها إلى تنظيم القاعدة. وبالفعل، ساهمت الظروف الدولية، التي تَلَتْ الحرب الدولية على الإرهاب، في أفغانستان والعراق، في قيام هذا التكتل تحت تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة مباشرة مع تأسيسها، هذا التكتل الذي فرضه عاملين أساسين هما:

1- تجتمع كل من: الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، الجماعة الليبية المقاتلة في ليبيا، الجماعة المغربية المقاتلة في المغرب، والجماعة التونسية المقاتلة في تونس، على إيديولوجية سَلَفِيَّة جهادية، كأداة أساسية للتغيير السياسي، نحو إقامة دولة إسلامية تَجْمَعُ الوطن العربي. ونظرًا لتراجع فعالية هذه التنظيمات، بسبب تلقيها لضربات موجعة من طرف جيوش دول المنطقة، سارعت قياداتها إلى توحيد نشاطها تحت تنظيم ذو طابع إقليمي.

2- أدت الحرب الأمريكية على العراق، إلى تَبنِي تنظيم القاعدة لفكرة إقامة الدولة الإسلامية، انطلاقا من شعورها بتفوقها الميداني على الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة إسلامية، فيما عرف

بـ: حرب المدن أيام الحرب الأمريكية على العراق. هذا الرهان الذي أعلنه تنظيم القاعدة في العراق، أدى بها إلى تقوية علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية، النشطة في المغرب العربي، والساحل الإفريقي، من أجل تغذية الحرب في العراق بالمقاتلين الحاملين للفكر الجهادي، وتضييق الخناق على المصالح الأمريكية في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

وحاليا، تُدرِك الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي، على أنها جبهة جديدة، في الحرب الدولية على الإرهاب، ويرتبط هذا الإدراك، أساسا، بالعاملين التاليين:

1- تَعرِفُ منطقة الساحل الإفريقي، تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، سواء على مستوى التهريب، خاصة السجائر التي تشكل منطقة كيدال، بمالي الحلقة الأساسية لها، أو المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأسلحة، و تبيض الأموال. و لكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات، الأكثر خطرا، و الأسرع نُمُوًا، بِحُكم تحول الساحل الإفريقي، إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة، مثل: الهروين، الكوكايين، والكراك، حيث استقبلت إفريقيا الغربية سنة 2007، حوالي: 48 طن متري من الكوكايين، وتؤكد التقديرات أن غرب إفريقيا، ستتحول في المستقبل القريب، إلى فضاء لتخزين مادة الكوكايين، وتأسيس قاعدة لإعادة إنتاجها، في الشكل النهائي للتسويق الاستهلاكي، هذا إضافة إلى استقبال غرب إفريقيا لحوالي: 35 طن متري من الهروين لنفس السنة(32). هذه العمليات الإجرامية، التي تَحَوَّل طريقها التقليدي من أمريكا اللاتينية إلى أوربا الغربية، إلى الطريق الجديد الذي يبدأ من أمريكا اللاتينية إلى القرن الإفريقي، ثم الساحل الإفريقي، وصولا إلى أوربا الغربية عبر المغرب العربي. وهي الموارد التي تعتمد عليها الشبكات الإرهابية كموارد أساسية للتمويل. فقضية الاستقرار في الساحل أساسا ليست قضية جديدة ناتجة عن الإرهاب، وإنما هي مسألة أوجدها الانتشار الواسع لتجارة المخدرات والأسلحة بكل أشكالها(33). وحسب بعض التقارير الإستخباراتية، تَمَكَّن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ربط علاقات جيدة، مع كارتيلات تهريب المخدرات في أمريكيا اللاتينية، عن طريق الشبكات الإرهابية في أوروبا. بالإضافة إلى ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية، في المنطقة بشكل مثير للانتباه، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 سجلت المنطقة حوالي: 126 هجوما إرهابيا(34).

2- تأكيد العديد من الدراسات، خاصة الأمريكية منها، على أن الساحل الإفريقي، سوف يُصبِح مجالا خِصبًا لنمو وتطور إرهاب إفريقي، خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني في إفريقيا، عن طريق عدد من الجمعيات السلفية. ومنه، تأكيد تنظيم

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على مُباشرتِها في أقلمة نشاطها إلى كل من: الساحل، والصحراء الكبرى، ومواصلة استهدافها للمصالح الغربية في المنطقة. حيث يقول درودكال زعيم هذا التنظيم في إحدى تصريحاته: بعون الله، نجحنا في تطوير معركتنا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي، وتوسيع مجال نشاطنا إلى دول مغاربية أخرى، والى الساحل الإفريقي. وهكذا، ساهمنا في خلق جهاد إقليمي...إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حربها على الأراضي الإسلامية شرعية، فلماذا تكون نشاطاتنا على أرض الولايات المتحدة الأمريكية غير شرعية (35).

وإذا كانت الجبهات الأولى للجهود الدولية، في الحرب الدولية على الإرهاب، ذات طابع دَوْلاَتِي، ومُحَدَّدَة الأهداف- إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق- فإن جبهة الساحل تفرض تحديات أكبر، من حيث تعدد مصادر التهديد من: وضع اقتصادي متردي في الساحل، والصحراء الكبرى، انتشار كبير لكل أنواع الجريمة المنظمة، انكشاف أمني مُساعِد لنشاط الشبكات الإرهابية، ومن حيث تداخل مستويات التهديد التي تبدأ بالمغرب العربي، وتنتهي في منطقة الصحراء الكبرى، مُرورًا بالساحل كحزام جغرافي بين المنطقتين.

*** بالنسبة للمغرب العربي:**

يُشكِّل المغرب العربي اهتماما ومصالح أكيدة للولايات المتحدة الأمريكية منذ أعوام، وهو اهتمام يُزَاوِجُ بين المستويين الأمني والاقتصادي. لذلك، يَتخوَّفُ الأمريكيون من الوصول إلى حالة لا استقرار إقليمي مُضِر بمصالحهم، ومصالح حلفائهم الأوربيين. ذلك أن وجود جماعات إرهابية نشطة في الدول المغاربية، وعلى حدودها، يُمثِّل أحد العوامل الرئيسية المهددة للمصالح الأمريكية، وبالأخص مع إعلان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن نِيَتِها في مهاجمة المصالح الغربية في المنطقة(36). ولأن المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة طاقوية بالأساس، فإن التهديد الإرهابي القادم من الساحل في حالة انتشاره، أو زيادة حِدَّته يَضع المصالح الأمريكية في دائرة الخطر، خاصة وأن الاستثمارات النفطية الأمريكية في المنطقة عرفت ارتفاعا ملحوظا، وبالأخص في الجزائر حيث بلغت في 2005 حوالي 4.5 مليار دولار(37).

***- علاقة الساحل مع غرب إفريقيا:**

أ/ نيجيريا: هي الأكثر كثافة سكانية في إفريقيا بأكثر من 130 مليون نسمة، وهي بلد ذو أكثرية إسلامية، وعلى هذا الأساس، ترتكز المخاوف الأمريكية بالنسبة لهذا البلد، من إمكانية

استغلال الشبكات الإرهابية في الساحل لهذه الأكثرية الإسلامية، من أجل تأسيس خلايا إرهابية، على اعتبار أن نيجيريا تتقاسم الحدود مع دولتين ساحليتين هما: النيجر وتشاد؛ وهو الجوار الجغرافي الذي يَخْشَى الأمريكيون أن تَمتد عَبْرَهُ النشاطات الإرهابية نحو نيجيريا.

ويرتبط القلق الأمريكي فيما يخص نيجيريا باحتوائها لمصادر طاقة هائلة، حيث أنها خامس مُمَوِّل للولايات المتحدة الأمريكية بالبترول(38)، والمشكل الأساسي بالنسبة للأمريكيين، هو أن أكبر الآبار البترولية النيجيرية تتمركز في الشمال، وتحديدا على حدودها مع النيجر، التي تعاني أزمات أمنية حادة عَزَّزَهَا تَوسُّع نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نحو الساحل(39). إضافة إلى أن نيجيريا تتميز بنظام سياسي غير مستقر من جراء كثرة المطالب الانفصالية للعديد من الحركات(40). وبناءا على هذه التهديدات، يَخْشَى الأمريكيون بِحِدَّة من إمكانية انقطاع الإمدادات البترولية النيجيرية، ومن تضرر استثماراتهم في المنطقة.

ب/ مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء Trans-Sahara Gaz pipeline Project: نلاحظ أيضا أنه محور طاقوي وهو مشروع جزائري – نيجيري يربط أبوجا عاصمة نيجيريا بميناء بني صاف بالجزائر، على طول 4000 كلم، من أجل نقل غاز خليج غينيا تجاه أوروبا. وبما أن الأنبوب يَمُر عبر التراب النيجيري، يتخوف الأمريكيون من تعرض هذا المشروع لخطر الجماعات الإرهابية والجماعات الانفصالية. وبالفعل، قامت الجماعة الانفصالية المعروفة باسم: القوات التطوعية لشعب دلتا النيجر - Force Volontaire du Peuple du Delta du Niger - V.F.P بتهديد نيجيريا بقيادة حرب شاملة، إذا لم تضمن أحسن توزيع لعائدات النفط. وذهبت إلى غاية تهديد الشركات الأجنبية كي تغادر المنطقة. وبناءا على احتمالات التقارب بين الجماعات الانفصالية والشبكات الإرهابية، ينظر الأمريكيون إلى نيجيريا على أنها الحلقة الرخوة في غرب إفريقيا(41).

* إمكانية انتشار عدم الاستقرار:

ويتعلق هذا المحور، أساسا، بالآثار التي يُحْتَمَل أن تنتج عن تواجد عناصر القاعدة في المنطقة، على استقرار بعض الدول مثل موريتانيا والسنغال. ففيما يخص موريتانيا، يَتخوَّف الأمريكيون من جوارها للجزائر، المغرب، والنيجر– الدائرة الأكثر هشاشة من الناحية الأمنية–، هذا الجوار الذي يُمْكِن أن يَخْلُق محاولات لِهَزْ استقرار البلد. وتُعتَبرُ الهجمات الإرهابية في أوت

2004 ضد ثكنة شنقويتي التي أودت بحياة 15 جنديا موريتانيا، أحسن مثال يُدعِّم المخاوف الأمريكية[42].

أما فيما يخص السنغال، التي تُقَدَّر احتياطاتها البترولية بحوالي 700 مليون برميل، فإن المخاوف الأمريكية، فيما يخص هذا البلد، قائمة على أساس جِوَارِه لموريتانيا ومالي، وهو ما يخلق انكشافا أمنيا يُمَهِّد لدخول السنغال في حالة من عدم الاستقرار، بالنظر إلى النشاط الإرهابي على حدوده، والذي يمكن أن ينتشر إلى كوت ديفوار و سيراليون [43]. ما يُقلِقُ الأمريكيين هنا، هو أنهم لا يرغبون في انتشار المد الإرهابي من دول الساحل نحو السنغال، بصفته الحليف الأساسي لهم في إفريقيا الفرانكفونية.

لكن، وعلى الرغم من هذا التهويل الذي تعطيه الولايات المتحدة الأمريكية، للتهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى، صدر في مارس 2005 عن المجموعة الدولية للأزمات تقرير تحت عنوان الإرهاب الإسلامي في الساحل: واقع أم وهم ؟ Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ?، هذا التقرير يناقض تماما كل الأطروحات الأمريكية التي طالما قدمت الساحل الإفريقي على أنه أفغانستان أفريقيا. فحسب هذا التقرير يجب التفريق بين المسلمين الجيدين، والمسلمين السيئين (بمعنى المسلمين المعتدلين، والمسلمين المتطرفين). وتقليديا، كان الإسلام السائد في المنطقة صوفيا متسامحا، ينحصر في ثلاث اتجاهات رئيسية هي: القادرية، والمريدية، والتيجانية. الأولى لها تاريخ قديم جدًا بالمنطقة، والثانية تتواجد بكثرة في السنغال، والثالثة نجدها في موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد. وحسب هذا التقرير دائما، تؤكد العديد من الدراسات على الطبيعة المتسامحة والمعتدلة للإسلام في دول الساحل الإفريقي[44].

وفي صفحات أخرى، يُقدِّم هذا التقرير الوهابية [*]، التي وصلت إلى الساحل متأخرة جدًا، وهي حركة تدعو إلى العودة إلى المعتقدات الأصلية ومنهج السلف، وحسب منطق هذه الحركة، فإن المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها العالم اليوم، ناتجة في الأصل عن الانحراف عن نهج السلف، وعليه فإن نشاط هذه الحركة هو بالضرورة في محاربة كل ما لا ينتمي إلى ممارسات السلف.

لكن، وتجنبا لسوء الإدراك، يدعوا هذا التقرير المهتمين بدراسة مثل هذه القضايا، إلى التفريق بين السلفية العلمية والسلفية الجهادية، ويُحذِّر من خطورة السلفية الجهادية التي تنتهج العنف والنزاع المسلح مَنهجًا لها في التغيير، والتي كانت وراء عدم الاستقرار في أفغانستان، البوسنة، الشيشان، كشمير، الجزائر، والعراق حاليا. وعليه، يَخلصُ هذا التقرير إلى أن ضُعف اختراق الوهابية لمجتمعات الساحل الإفريقي، نظرا لوصولها المتأخر، ونظرا لتجدر القادرية والمريدية والتيجانية في ثقافة هذه المجتمعات، يَدْحَضُ التقرير ذاته، فرضية وجود إرهاب إسلامي في الساحل الإفريقي، أو على الأقل، يُخَفِّفُ من حِدَّة المبالغة في تقدير التهديد الإرهابي في هذه المنطقة. بل، وأكثر من ذلك، يشير هذا التقرير إلى أن أعمال العنف والإرهاب والتخريب في الساحل الإفريقي قد ترتبط بـ: حركات كاريزمية، لا علاقة لها بالإسلام، مثل حركة الأقدام العارية(Bare Feet) (*)، المناهضة لكل ما هو غربي ودخيل على ثقافة المنطقة، وحركة الجنرال Kara، في السنغال، التي كان لها جناح مسلح[45].

رابعا / المصالح، وآليات الانتشار الأمريكي في الساحل الإفريقي:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تُقدِّم تواجدها في المنطقة، على أنه تواجد ذو أبعاد إنسانية، يهدف بالأساس إلى تخليص المنطقة من مشاكل الإرهاب، إلا أن الحقيقة الثابتة خلف هذا الانتشار العسكري الأمريكي في كل إفريقيا، هي تأمين مصالحها النفطية في المغرب العربي وخليج غينيا[46]. حيث تمثل القارة الإفريقية في السوق الدولية للطاقة حوالي 30% [47].

وقد أكد مساعد كاتب الدولة للشؤون الإفريقية، شارل سنايدر أن المصالح الإستراتيجية الأمريكية بإفريقيا قد تعاظمت مؤخرا، ومعظم هذه المصالح ذات الصلة بالطاقة، متواجدة في غرب القارة، وخاصة في خليج غينيا(*). كما أعلنت الشركة الاسترالية وودسايد(Woodside)، في 2001، عن اكتشافها لحقول بترولية في شنقويتي بموريتانيا، بقدرة إنتاجية لـ: 75000 برميل في اليوم، ويُفترض أيضا، وجود من 3 إلى 5 مليار برميل من البترول، مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل من 250000 إلى 300000 برميل يوميا[48]، وتتمركز هذه الإمكانيات البترولية لموريتانيا، أساسا، في شنقويتي، تيوف، ثيفاث، قوربين، بادا. أما بالنسبة لتشاد، فَتُقدَّر احتياطاتها بـ : 1 مليار برميل من البترول، مع قدرة إنتاج يُمكن أن تصل إلى 250000 برميل في اليوم. إضافة إلى النيجر التي يُقدَّر احتياطها من البترول بـ: 300 مليون برميل[49].

على الرغم من أحداث 11 سبتمبر 2001، والحرب الدولية على الإرهاب أعطت للولايات المتحدة الأمريكية، إطارا قانونيا متينا للانتشار العسكري عبر العالم. إلا أن التواجد العسكري الأمريكي في القارة الإفريقية يعود لسنوات كثيرة قبل الحرب الدولية على الإرهاب. ورغم ذلك سيكون تركيزنا في هذه الدراسة مركزا على ما يلي:

أ/ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل:

تُعتبر منطقة الساحل مجالا تقليديا لأنواع كثيرة من الجريمة المنظمة. فعلى مستوى الحدود بين مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، تنشط العديد من العصابات الدولية المختصة في تهريب السلاح، المخدرات، الأشخاص، والسلع. وتَصُبُّ كل هذه النشاطات في خدمة الشبكات الإرهابية، التي لم تَعُد دول المنطقة قادرة على التحكم فيها، بالنظر لقدرتها على اختراق الحدود، وحَدَاثة التكنولوجيا التي تمتلكها، والتحالفات التي أقامتها مع بارونات التهريب التي تَعْرِف المنطقة جيدا، وكذا استغلالها للسكان المحليين الذين أرهقهم الوضع الاقتصادي المزري في المنطقة. أدى هذا الإدراك الأمريكي للوضع المقلق في الساحل، إلى إعلان مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل يوم 07 نوفمبر 2002، والتي استهدفت بالأساس: النيجر، مالي، تشاد، وموريتانيا بهدف التعاون على تحقيق استقرار إقليمي(50). وفي إطار هذه المبادرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 2003 – 2004 بإرسال مُدرِّبين من القوات الخاصة Eucom، لتكوين قوات هذه البلدان على تقنيات مكافحة الإرهاب(51)، وخصص لها الكونغرس 6.25 مليون دولار من ميزانية 2004 (52) (*).

انتهت مبادرة الساحل في ديسمبر 2004، وتمكنت من تحقيق العديد من النجاحات، على رأسها تجهيز وحدة لِرَد الفعل السريع لدى الدول الأربعة المعنية بالمبادرة، والقبض على عبد الرزاق البارا، القيادي في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال في تشاد، وتسليمه للحكومة الجزائرية سنة 2004.

ب/ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء:

هذه المبادرة هي في الأساس، توسيع للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي، في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى. حيث كانت النجاحات التي حققتها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل، دافعا أساسيا لتكثيف وتوسيع الجهود الأمريكية

في مكافحة الإرهاب، بإدراج دول أخرى ذات الْتِحَام جغرافي بالساحل، وهي: الجزائر، المغرب، تونس عن المغرب العربي، ونيجيريا، والسنغال عن منطقة الصحراء الكبرى[53].

و كان لعاملي الخَوَاء الجغرافي في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وامتِدَاد نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى المنطقة، دَورًا كبير في إعلان إدارة بوش عن هذه المبادرة في جوان 2005، كآلية عسكرية – أمنية، من أجل تحسين قدرات الدول المعنية في السيطرة على نشاط الجماعات الإرهابية على أراضيها، أو على مستوى الحدود بين هذه الدول. وتهدف هذه المبادرة إلى: محاولة التأسيس لرؤية أمنية واحدة للتحديات الأمنية في المنطقة. هذه الرؤية التي تستدعي بدورها توحيد الجهود على مستوى آليات المواجهة، خاصة ما تعلق منها بآليات تأمين الحدود، وتنسيق الجهود الإستخباراتية.

تعتبر هذه المبادرة تَطَوُّرًا في المقاربة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، من حيث:

1- أنها تنتهج مبدأ الإستباقية، من أجل تضييق الخناق على الشبكات الإرهابية، واختزال كل مجوداتها في النشاط الدفاعي، وليس الهجومي.

2- لا تهدف المبادرة إلى القضاء على الشبكات الإرهابية النشطة في المنطقة فقط، بل تهدف إلى مساعدة الحكومات المحلية على استئصال الأسباب الأصلية للإرهاب، كالفقر ونسبة البطالة المرتفعة لدى فئة الشباب، التخلف الاقتصادي، وضعف معدلات التنمية.

3- تسعى هذه المبادرة إلى تجسيد مبدأ العمل بالأيادي الإفريقية، من خلال تنظيم تدريبات لجيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، على مستوى القوات الأمريكية بالقيادة الأوروبية الأمريكية، وهو ما يمكن أن يُقَلِّص من ضرورة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، في مواقف تتعلق بالنزاعات الأهلية أو الإرهاب[54]. حسب المسؤولين الأمريكيين، تسعى هذه المبادرة في فلسفتها العامة، إلى خلق حالة من الاستقرار في منطقة المغرب العربي، والساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى، عن طريق استئصال الشبكات الإرهابية النشطة، وخلق جو أمني، ورخاء اقتصادي، يَحُول دون أي محاولة لإنشاء قاعدة للإرهابيين في إفريقيا[55]، وبناءا على هذه الفلسفة، يقدم الأمريكيون هذه المبادرة في شقين هما:

*** الشق العسكري:**

تتطلب مكافحة الإرهاب تحضيرا لوجيستيكيا مُركَّزا أكثر منه إنسانيا، ولأن جيوش دول الساحل الإفريقي غير مهيأة لوجيستيكيا، ولا تتحكم في تَكْتِيكَات مجابهة هذا النوع من التهديدات، وغير قادرة على كَسْرِ شوكة حركات التمرد، كتلك التي حدثت في مالي من طرف جماعات أزاواد، والتمرد الذي حدث في شمال النيجر، فإن مواجهة عدو حَرَكِي قَادِر على نقل التهديد من منطقة إلى أخرى، ومن مستوى إلى آخر في مستوى حجم الإرهاب، تبقى قضية أكبر من إمكانات جيوش دول المنطقة. ولِسَد ثغرة نقص الخبرة في آليات محاربة الإرهاب، لدى دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى، قامت الإدارة الأمريكية بوضع برنامج للتدريبات العسكرية سمي ب: فلنثوك 2005.

خُصص هذا البرنامج العسكري ل: الجزائر، مالي، تشاد، السنغال، النيجر، المغرب، موريتانيا وتونس، بهدف تدريب القوات العسكرية للدول المعنية على تقنيات مكافحة الإرهاب، وتشجيع هذه الدول على تكثيف المجهودات العسكرية والأمنية بشكل جماعي، لأن عالمية التهديد تتطلب عالمية الاستجابة، حسب ما تقدمه أدبيات الدراسات الأمنية.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال هذه التدريبات العسكرية، إلى الارتقاء بجيوش دول المنطقة إلى مستوى فَنِي في القتال وفي العمليات الإستخباراتية، حيث خصصت لهذا الهدف 300 ضابط مُدرِّب من قواتها المتواجدة على مستوى، من أجل تدريب 3000 جندي إفريقي. كما استفادت دول المنطقة، من خلال هذه التدريبات، من سيارات خفيفة، وسائل الاتصالات، وبرامج للرؤية الليلية(56).

*** الشق المالي:**

يعد هذا البرنامج إطارا للتعاون متعدد الأطراف، يضم مجموعة كبيرة من الدول، وبالتالي يتطلب التزامات مالية معتبرة. لذلك، كرست الولايات المتحدة الأمريكية 500 مليون دولار، لإنفاقها على هذا البرنامج، مابين 2005 و 2010، بِمُعدَّل 100 مليون دولار في السنة(57). ومع أن جزءا كبيرا من هذه الميزانية، أُنفِق على تكوين وتدريب جيوش الدول المعنية بهذه المبادرة على آليات مكافحة الإرهاب، إلا أن قطاعات مثل الصحة، التربية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية أخذت ما يقارب 40% من ميزانية هذه المبادرة(58).

ج/ القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا:

حاليا، تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في العالم على مستوى خمس قيادات، وتقع القارة الإفريقية من هذا الانتشار العسكري الأمريكي في العالم على مستوى ثلاث قيادات إقليمية، هي القيادة المركزية –CENTCOM – قيادة الباسفيك – PACOM – القيادة الأوروبية– EUCOM–. ومن أجل هيكلة تواجدها ضد التحدي الإرهابي في القارة الإفريقية قرر الرئيس الأمريكي ج.و.بوش في فيفري 2007 إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا، تحت اسم القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا – AFRICOM – وهي اختصار لـ: Commandement de L'Afrique [59]، واقترح الرئيس الأمريكي ج.و.بوش ليبيريا لاستضافة مقر هذه القيادة. لكن، اعْتِرَاض بعض الاستراتيجيين في البنتاغون، ورفض العديد من الدول الإفريقية استضافة مقر هذه القيادة، جعلها تمارس نشاطها من شتوتغارت بألمانيا[60].

وحسب تصريحات الرسميين الأمريكيين، فإن هذه القيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا تسعى، أساسا، إلى خلق إطار مؤسساتي يستوعب السياسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، ويُدَعِّم التدخلات الإنسانية، النشاطات المدنية، الأمن في السواحل، التدخل في حالة الكوارث الطبيعية، وتسعى لتدعيم التعاون الثنائي، الإقليمي، ومتعدد الأطراف.

على المستوى الإفريقي، رفضت أغلب الدول الإفريقية الانضواء تحت مضلة أمنية أمريكية. وعلى هذا الأساس، رفضت استضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا. ففي أوت 2007، صرح موسيوا لكوثا، وزير الدفاع لجنوب أفريقيا أن الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة عسكرية أمريكية على أراضي القارة الإفريقية، وهذا القرار ليس قرارا أحاديا بل هو قرار الاتحاد الإفريقي. كما كان رَدُّ الجزائر على طلب الولايات المتحدة الأمريكية لاستضافة هذه القاعدة في صحرائها في نفس السياق، حيث صرح وزير الخارجية السيد محمد بجاوي، في 3 مارس 2007، قائلا: أن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أراضيها، لأن ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها [61].

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تُقدِّم عدم الاستقرار في إفريقيا، وانتشار الجريمة والعنف، وتَوَجُّه الحركات الإرهابية نحو تكثيف نشاطاتها في إفريقيا، كدواعي لقيام هذه القيادة،

إلا أن معظم الدراسات ترجع أسباب تفكير الإدارة الأمريكية في إقامة هذه القيادة إلى ثلاث تحولات إستراتيجية، هي:

1- تكتل الشبكات الإرهابية النشطة في المغرب العربي والساحل الإفريقي، وتَغَيُّر استراتيجياتها من النشاط المحلي إلى النشاط الإقليمي، وإعلان ولائها لتنظيم القاعدة تحت اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. هذا التكتل الذي وضع مهاجمة المصالح الغربية في المنطقة هدفا أساسيا له، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراك المنطقة الممتدة بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى، على أنها منطقة ذات تهديدات أمنية حادة على القارة الإفريقية والمصالح الأمريكية فيها، خاصة وأن أغلب دول المنطقة تقع ضمن ما يسمى بـ: الدول الفاشلة.

2- لا يُخْفِي الأمريكيون، أن هذه القيادة جاءت كنتيجة لتخوفهم على المصالح الاقتصادية الأمريكية في القارة الإفريقية، وخاصة منها المصالح النفطية. فالقارة الإفريقية كانت في المرتبة الأولى لِمُمَوِّلي الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، سنة 2006 بنسبة 20% [62]. وبناءا على هذه الأهمية الطاقوية لإفريقيا، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل- بما فيها العسكرية - إلى تأمين هذه المصادر الطاقوية، وعمليات التنقيب على النفط والمعادن الثمينة في إفريقيا، التي تتواجد فيها أكثر من 60 شركة تنشط في مجال استخراج النفط والغاز وتتوزع بين : الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان[63]، بالإضافة إلى العديد من التقارير التي تقول بأن الإنتاج اليومي للنفط، في خليج غينيا سيكون في المستقبل القريب أكبر منه في الخليج العربي، بسب تنامي التيارات الإسلامية الراديكالية المعادية للمصالح الأمريكية في المنطقة.

3- القلق الأمريكي من انتشار بعض القوى العالمية كالصين، روسيا، والهند، نحو القارة الإفريقية. وهو ما يضع المصالح الأمريكية في المنطقة موضع تنافس مع هذه القوى. فبعد أن كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية طرفين أساسين في التنافس على ثروات القارة الإفريقية، دخلت الصين في السنوات الأخيرة كلاعب منافس، من خلال انتهاجها إستراتيجية جديدة في علاقاتها الدولية تسمى بإستراتيجية لا عدو، والتي قَدَّمت بموجبها مساعدات مالية واقتصادية هامة، وغير مشروطة، للعديد من الدول الإفريقية[64]، بالإضافة إلى أنها ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

خاتمة:

من خلال ما سبق تخلص هذه الدراسة إلى نقطتين أساسيتين هما:

1- على الرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، سعت جاهدة إلى تقديم الساحل الإفريقي، على أنه جبهة جديدة في الحرب الدولية على الإرهاب، جراء تنامي الإسلام السياسي المتطرف في المنطقة، وقوة التهديد الإرهابي العابر للحدود، الذي يرتبط بشكل وثيق مع التيارات الإسلامية المتطرفة، إلا أن العامل الأكثر قدرة على تحديد السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين مصالحها الحيوية في القارة الإفريقية عموما، والساحل الإفريقي، على وجه الخصوص، وبالأخص منها المصالح الطاقوية. هذه المصالح التي جندت لها الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها، بما فيها العسكرية.

2- رغم مصداقية التبريرات التي قدمتها إدارة الرئيس ج.و.بوش، من أجل التحرك بكل الوسائل المتاحة لتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة من التهديدات الداخلية، وتهديدات الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، أو التنافس العالمي بين الدول على اكتساب النفوذ في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، إلا أن مصير هذا الاهتمام والانتشار الأمريكي في الساحل الإفريقي، يبقى مجهولا مع مجيء إدارة الرئيس أوباما، التي تعطي الأولوية للمسائل الاقتصادية على المسائل العسكرية، حيث يقول الرئيس أوباما، في أحد تعليقاته على إستراتيجية بوش العسكرية في الساحل الإفريقي: تحتاج إفريقيا إلى شراكة اقتصادية وليس إلى تجربة استعمارية جديدة. إضافة إلى وجود تقارير ودراسات تُحذِّر من عسكرة إفريقيا، التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية تماما، وأنها قد تؤدي إلى تعميق النزاعات في القارة، بدل حلها، جراء الاختلاف الموجود بين الدول الإفريقية على مستويات الدين، الثقافة، المصالح.

الهوامش والإحالات:

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص. 17.

(2) سايمون ميردين، الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام، في : جون بيليس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ط. 1، تر : مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004. ص. 784.

(3) Stenen Lukes, Power and the Battle for Hearts and Minds, **Journal of International Studies.** Vol. 33, N°. 3, p. 478.
(4) Pierre Hassner, Le Rôle des Idées dan les Relations Internationales, **Politique Etranger.** Vol. 3 N°. 4, 2000, p. 688.

(5) سايمون ميردين، مرجع سابق. ص. 785.

(6) **نفس المرجع**. ص. 792.

(7) Gilles Kepel, **The War for the Muslim Mind: Islam an the West.** Harvard University Press, 2004, p. 249.

(8) سايمون ميردين، مرجع سابق. ص. 788.

(9) Abderrahim Lamchichi, Islam-Occident: La Confrontation?, **Confluences.** Hiver 1995 – 1996, p. 7.

(10) سايمون ميردين، مرجع سابق. ص. 794.

(11) نفس المرجع. نفس الصفحة.

(12) إيملي هونت، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا: هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية ؟، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية**. ص. 24.

(13) سايمون ميردين، مرجع سابق. ص. 799.

(14) نفس المرجع. ص. 804.

(15) Malika Zeghal, Les Etats-Unis et l'Islam Politique, **Archives de Sciences Sociales des Religions.** N°. 120, Octobre - Décembre 2002, p. 55.

(16) مايكل هدسون، مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة، **المستقبل العربي**. ع. 284، 2002، ص. 44.

(17) Denis Lacorne, Ou est l'Intérêt Nationale des Etats Unis ? , **Critique Internationale.** N°. 8 , 2000 , p. 98.
(18) Dario Battistella , Recherche Ennemi Désespérément : Réponse à Samuel P. Huntington à Propos d'un Affrontement à Venir entre l'Occident et l'Islam, **Confluences Méditerranée.** N°. 40 , Hiver 2001 – 2002 , p. 81.

(19) حسن الحاج علي أحمد، حرب أفغانستان : التحول من الجيو – استراتيجي إلى الجيو – ثقافي، **المستقبل العربي**. ع. 276، فيفري 2002، ص. ص. 17 – 25.

(20) مايكل هدسون، مرجع سابق. ص. 39.

(21) نفس المرجع. ص. ص. 39، 40.

(22) Bruno Tertrais , Que Reste-t-il du «Néoconservatisme»? , **Critique Internationale.** N° 25, Octobre 2004, p. 16.

(23) مايكل هدسون، مرجع سابق. ص. ص. 40، 41.

(24) إيملي هونت، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية**. 2007، ص. 24.

(25) Louisa Dris-Ait Hamadouch , Les Relations Algéro - Américaines Sous le Prisme du Terrorisme , dans : Abdennour Benantar , **les Etats - Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt.** Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD), Alger, Algérie, 2007. p. 165.

(26) Yahia H. Zoubir , and Louisa Dris - Ait Hamadouch , The United States and the Maghreb : Islamism , Democratization , and Strategic Interests , **The Maghreb Review.** Vol. 31 , N°. 3 , 2006 , p. 285.

(27) Jeremy H. Keenan , Security & Insecurity in North Africa , **Review of African Political Economy.** N°. 108. 2006. p. 272.

(28) Jeremy Keenan , The Banana Theory of Terrorism : Alternative Truths and the Collapse of the 'Second' (Saharan) Front in the War on Terror , **Journal of Contemporary African Studies.** Vol. 25 , N°. 1 , Routledge (Taylor & Francis group) , January 2007 , p. 51.

(29) Chérif Dris , Etats - Unis et Afrique Sahelo-Saharienne : Agenda Energétique et Sécuritaire , dans : Abdennour Benantar , **les Etats-Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt**. op.cit. p. 54.

(30) Ibid., p. 54 , 55.

(*)– هي شبكات إرهابية، مثل الشبكات الإرهابية النشطة، وهي تابعة لها في الأساس، لكن هذه الشبكات لا تقوم بوظيفة القتال، إنما تعمل كخلايا دعم خلفية، تهتم بجمع الأموال، تجنيد الشباب... الخ.

(31)Yahia H. Zoubir , and Louisa Dris - Ait Hamadouch , op.cit. p. 284.

(32) Andre Le Sage , Africa's Irregular Security Threats : Challenges for U.S. Engagement , **Strategic Forum.** N°. 255 , Institute for National Strategic Studies , National Defense University , united stats , May 2010 , p. 5.

(33) Liann Kenndy-Boudali , Examining U.S Counterterrorism Priorities and Strategy Across Africa's Sahel Region , **RAND Corporation.** November 2009 , p. 1.

(34)Yonah Alexander , Maghreb & Sahel Terroeism : Addressing the Rising Threat From Al-Qaeda & Other Terrorism in North Africa & West / Central Africa **International Center for Terrorism Studies.** At : The Potomac Istitute for Policy Studies , January 2010. P. 26.

(35) Mathieu Guidère , La Tentation Internationale d'AL-Qaïda Au Maghreb, **Focus Stratégique.** N°.12 , IFRI , Décembre 2008 , p. 47.

(36) Rafael Ramos , Etats-Unis / Afrique : Washington Accorde une Importance Stratégique au Continent Noir en Créant un

Commandement Interarmes pour l'Afrique , **European Strategic Intelligence and Security Center.** 2007, p. 6.
(37) Chérif Dris , op., cit. p. 55.
(38) Idem.
(39) Toby Archer , Tihomir Popovic , The Trance-Saharan Counter Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in North Africa , The Finnish Institute of International Affairs , **FIIA Report.** 2007 , p. 97.
(40) Jeremy Keenan , Political Destabilization in the Sahel **Review of African Political Economy.** Vol. 31. N°. 102 , December 2004 , p. 71.
(41) Chérif Dris , op.cit. p. 57.
(42) إيملي هونت، مرجع سابق. ص. 14.
(43) Chérif Dris , op., cit. p. 57.
(44) International Crisis Group , Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ? , **Africa Report.** N°. 92 , March 2005 , p. 4.

(*) الوهابية هي حركة إسلامية تجديدية، تأسست على يد محمد بن عبد الوهاب حوالي سنة 1744، في السعودية حاليا، هدفها الوحيد هو إعادة إحياء الممارسة الإسلامية الأصيلة الثابتة عن الرسول محمد{عليه الصلاة والسلام}، والتي عرفت انحطاطا بسبب البدعة، والطرقية، التي انتشرت مع الفرق الصوفية.

(*) هي حركة استقطبت إليها العديد من الشباب، تم تأسيسها من طرف شاب فشل في شهادة البكالوريا، هذه الحركة ترفض الأحذية والملابس الغربية، ولا يلبس أفرادها إلا ما هو إفريقي، كما يرفضون كل علامات الثقافة الغربية.

(45) International Crisis Group , op., cit. p. 19.
(46) Djibril Diop , L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis : de la Lutte Contre le Terrorisme À l'Exploitation des Opportunités Commerciales , les Nouveaux Paradigmes de l'Interventionnisme Américain , **CERIUM.** Université de Montréal , Québec , Canada , 2007 , p. 14.
(47) International Crisis Group , op. cit., p. 26.

(*) خليج غينيا هي منطقة ذات تعريف هيولي (غير محدد)، إذ تشير بصفة عامة إلى المنطقة الساحلية من نيجيريا حتى أنغولا بما فيها غينيا الإكوادور، وهي الدول الثلاث الأولى في إنتاج النفط في إفريقيا.

(48) Chérif Dris , op. cit., p. 60.
(49) René Lemarchand , Ou Va le Tchad , **Afrique Contemporaine.** p. 117.
(50) Djibril Diop , op. cit., p. 5.
(51) Yahia H. Zoubir , La Politique Etranger Américaine au Maghreb : Constances et Adaptation , **Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient.** Vol. 1 , N°. 1 , Juillet 2006. p. 125.

(52) International Crisis Group , op., cit. p. 30.

(*) كان تقسيم هذه القيمة المالية على وزارات الدفاع للدول المعنية كالتالي : مالي 3.5 مليون دولار، النيجر 1.7 مليون دولار، موريتانيا 500.000 ألف دولار، تشاد 500.000 ألف دولار.

(53)Toby Archer , & Tihomir Popovic , op. cit., p. 33.

(54) إيملي هونت، مرجع سابق. ص. 18.

(55) International Crisis Group , op.cit. p. 30.

(56) Chérif Dris , op., cit. p. 67.

(57) Miguel Hernando De Larramendi , Intra-Maghrebi Relations : Unitary Myth and National Interests , in : Yahia H. Zoubir , and Haizaim Amira-Fernandez , **North Africa : Politics , Region , and the Limits of Transformation.** Routledge (Taylor and Francis Group) , New York , 2008. p. 188.

(58) International Crisis Group, op.cit. p. 31.

(59) Djibril Diop, op.cit., p. 15.

(60) Gilbert L. Taguem Fah, Dealing with Africom : The Political Economy of Anger and Protest, **The Journal of Pan African Studies.** Vol. 3, N°. 6, March 2010, p. 83.

(61) Djibril Diop , op.cit. p. 17.

(62) Idem

(63) Jeremy, H. Keenan, Security & Insecurity in North Africa, op.cit, p. 287

(64) Zheng Roulin, La Chine et Sa Nouvelle Stratégie Globale, **Revue Internationale et Stratégique.** N° 67, 2007, p. 143